مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد الثالث - جوان 2015

دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي – حالة الجزائر –

د. إلهام بوجعدار، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.
أ. سناء العايب جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –

الملخص

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تعزيز علاقاتها الدولية وزيادة تبادلاتها الاقتصادية، لهذا عملت على توفير الجو الملائم لدخول رؤوس أموال الأجنبية، وذلك من خلال الاصلاحات الضريبية التي تقوم بها في كل مرة بما يتماشى والتطورات الحاصلة في هذا المجال، فقد عملت على سن قوانين ومنح تسهيلات وحوافز منافسة للقوانين الدولية، وفي هذا الصدد سنحاول من خلال هذه البحث تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال التعرف على مختلف هذه القوانين، والوقوف على نتائج الاستثمارات الأجنبية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: الضريبة، الحوافز الضريبية، الاستثمار الأجنبي.

Abstract

Algeria seeks as other States to promote international relations and increasing economic exchanges,for that reson she has worked to provide the right atmosphere for the entry of foreign capital, through the tax reforms undertaken by each time in line with developments in this area, she has worked on legislation and the granting of facilities and incentives compete for international laws, in this regard we will try, through this research highlighted the role played by tax incentives to attract foreign investment, by learning about these various laws, and stand on the results of foreign investments in Algeria.

Key words: Tax, tax incentives, foreign investment.

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي أحد أهم المواضيع التي اكتسحت الساحة الاقتصادية، وحضيت ولاتزال تحضى باهتمام الدول، باعتباره وسيلة للتنمية والتطور، وفي هذا الصدد عملت الدول المضيفة على تسخير كافة امكانياتها بهدف جذب الشركات العالمية وتشجيعها على الاستثمار على أراضيها، كما عملت جاهدة على توفير كل الظروف المناسبة من خلال وضع اجراءات وسن قوانين تساعد على زيادة اقبال المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال الغاء الحواجز الجمركية، اعفاء الشركات من بعض الضرائب...الخ

وحتى تتمكن الجزائر من استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، وجب عليها اتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال منح تسهيلات ووضع قوانين مغرية لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الجاذبية الضريبية سواء في الإطار القانوني الخاص بالاستثمار (اعفاءات، تخفيضات...) أو من خلال عقد اتفاقيات دولية لمنع الازدواج الضريبي، وللتأكد من نجاعة هذه القوانين في استقطاب الاستثمارات الأجنبية تم صياغة الاشكالية التالية:

ما مدى فعالية الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف السلطات الجزائرية في جلب الاستثمار الأجنبي؟

وللإجابة على الاشكالية قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري للحوافز الضريبية و الاستثمار الأجنبي.

المحور الثاني: الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف السلطات الجزائرية للمستثمر الأجنبي.

المحور الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر على ضوء الحوافز الممنوحة.

المحور الأول: الإطار النظري الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي

1- الحوافز الضريبية:

يقصد بالحوافز الضريبية استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على اتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة من زيادة الاستثمار وتنمية الادخار[1].

ما يعني أن الحوافز الضريبية هي إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى اصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.

وتهدف الدولة من خلال منح الحوافز الضريبية إلى ما يلي[2]:

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد أو استمرار القائم منها وتوسعته

- تشجيع الاستثمارات على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية.

- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلا من تحويلها إلى الخارج.

- جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية وذات التكنولوجيا المتقدمة، مما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنيين، والحد من مشكلة البطالة.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات تامة الصنع.

1-1- العوامل المحددة للحوافز الضريبية:

من أهم العوامل المحددة للحوافز الضريبية ما يلي[3]:

- **حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار** فكلما اتسع حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار، كان ذلك في حد ذاته عامل جذب للمستثمر الأجنبي وتشجيعا له وللمستثمر الوطني على استثمار امواله بهذا البلد.

- **الموقع الجغرافي المتميز**، فكلما كان البلد المضيف للاستثمار بتمتع بموقع جغرافي متميز يسمح للمستثمر الأجنبي والوطني بالاتصال المباشر بالأسواق العالمية، كلما كان أكثر جذبا للاستثمارات من الأسواق المكلفة في عمليات الاتصال بالأسواق الأجنبية الأخرى.

- **الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف للاستثمار**، فكلما تمكنت الدولة من توفير البنية الأساسية اللازمة للاستثمار، وكلما كان العاملون في هذه الدولة على درجة معقولة من المهارة والتدريب، أي كلما ارتفعت انتاجيتهم كلما كانت الدولة قادرة على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الاستثمار بها، حتى ولو كانت الحوافز الضريبية التي تقدمها لتشجيع هذه الاستثمارات أقل نسبيا من بلد آخر لا تتوافر لديه هذا العامل.

1-2- أشكال الحوافز الضريبية:

تتنوع وتتعدد المزايا والحوافز الضريبية التي تمنحها الدول في سبيل استقطاب رؤوس أموال أجنبية، ويمكن تلخيص أهمها في الجدول الموالي[4]:

الجدول رقم (1): أشكال الحوافز الضريبية.

أشكال الحوافز الضريبية	المفهوم
الأسعار الضريبية التمييزية	– التمييز عند تحديد سعر الضريبة (وفقا لنوع المشروع أو حجمه، أو مدى مساهمته في التنمية). – الخفض الكمي للضريبة وفقا للسعر العادي(مثلا تخفيض مبلغ الضريبة الواجب دفعه إلى النصف).
الإعفاء المؤقت أو الأجازة الضريبية	منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الانتاجية.
الاستهلاك المعجل	استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معجل أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة.
الائتمان الاستثماري	خصم نسبة معينة من قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة المشتراة من الضريبة المستحقة على المستثمر(خفيض لا يمس وعاء الضريبة).
ترحيل الخسائر	– الترحيل إلى الأمام، حيث ترحل الخسائر ما إلى أرباح السنوات التالية وقد يكون الترحيل مقيدا بسنة أو سنوات. – الترحيل إلى الخلف، حيث تخصم الخسائر من سنوات سابقة.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على زيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص– ص 122–156.

2– الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه:" انتقال لرؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق منقولة تدريجيا امتلاك عقارات تعطي ريعا، قصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالقرض، أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو في بيت للإيداع تفاديا للأخطار"[5].

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين، يتمثل النوع الأول في **الاستثمارات المباشرة** وهي تلك الشركات التجارية أو فروعها التي يملكها غير الوطنيين في الدولة ويقومون بإدارتها، سواء كانت هذه الملكية كاملة أو بنصيب يكفل السيطرة على ادارة المشروع وتوجيهه، أما النوع الثاني فهو **الاستثمارات غير المباشرة**، والتي تكون في شكل قروض مقدمة من الأفراد و الشركات الأجنبية، أو

في شكل اكتتاب في الاسهم والسند ، الصادرة من الدولة المستقطبة لرأس المال أو هيئاتها العامة أو الشركات التي تنشأ فيها[6].

2-1-أهداف الاستثمار الأجنبي:

ى طرفي الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق جملة من الأهداف، فالبلد المضيف يسعى إلى تخفيف البطالة، و الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه، وبالتالي زيادة كفاءة العاملين المحليين من خلال عمليات التدريب والتأهيل لاستعمال مثل هذه التكنولوجيا، كما يسعى أيضا لزيادة وتيرة الانتاج وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ومن جهة أخرى فالمستثمر الأجنبي يهدف إلى زيادة حصته السوقية من خلال استهداف أسواق أخرى وهو ما يمكنه من تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال اقتناء المواد الأولية بأسعار منخفضة، توظيف يد عاملة رخيصة والتخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها من خلال تنويع الاستثمارات، بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقطبة للاستثمار، والتخلص من شبح المنافسة في السوق المحلي[7].

2-2- مقومات الاستثمار الأجنبي:

يحتاج الاستثمار الأجنبي إلى بيئة تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر، ومن أبرز هذه المقومات ما يلي[8]:

- استقرار سياسي واقتصادي وأمني.
- تشريعات مالية وقانونية مشجعة تسهل عملية الاستثمار.
- سياسات ضريبية مشجعة تتضمن اعفاءات ضريبية لمدة معينة يتم فيها اخضاع عوائد الاستثمار للضريبة
- توفر فرص استثمارية مناسبة في ظل اقتصاد يتسم بالرخاء والنمو الاقتصادي.
- وجود ادخارات ووعي ادخاري واستثماري باعتبار الادخار مصدر التمويل للاستثمار.
- وجود أسواق مالية يسهل فيها تداول الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

المحور الثاني: الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

ملت الجزائر على منح تشجيعات لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك سواء في اطار قانون الاستثمار والقوانين المكملة له أو في اطار الاتفاقيات الدولية، موضحة كما يلي:

1- الحوافز الداخلية:

يمنح المستثمر الأجنبي مجموعة من الحوافز الضريبية على مرحلتين (مرحلة الانجاز، ومرحلة الاستغلال) وذلك حسب النظامين التاليين:

1-1- النظام العام :

استناد إلى الأمر (06-08) المؤرخ في 10 أوت 2001 المعدل والمتمم للأمر (01-03)، نص النظام العام خلال مرحلة الانجاز على جملة من الاجراءات يمكن ايجازها فيما يلي[9]:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستثناة والتي تدخل مباشرة في الاستثمار.
- الإعفاء من حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.

أما في مرحلة الاستغلال، فقد حددت مدة الإعفاءات ب5 سنوات بعد معاينة المشروع، وتتمثل هذه الإعفاءات فيما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات **IBS**
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني **TAP**

وحتى يتم الاستفادة من المزايا السابقة، تم وضع شرط جديد يتمثل في انشاء 100 منصب شغل، وذلك وفقا لما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

1-2- النظام الاستثنائي:

فيما يخص هذا النظام، ووفقا للأمر 01-03، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز مناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة الى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، حيث تستفيد هذه الاستثمارات في مرحلة الانجاز مما يلي[10]:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 2٪ فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها، وذلك فيما يتعلق بالأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاءات الضريبية على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

بعد معاينة انطلاق الاستغلال، يستفيد المستثمر الأجنبي من المزايا التالية:

- الاعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح، الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على الأرباح الموزعة، والرسم على النشاط المهني.
- الاعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء (من تاريخ الاقتناء) من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار.
- منح مزايا اضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار مثل تأخير العجز وآجال الاهتلاك.

كما أن الأمر(01-03) ص على عدم التفرقة بين المستثمر الجزائري والمستثمر الأجنبي وان يعامل كلاهما معاملة عادلة ومنصفة، وفي حالة عدم التوصل لتسوية قضائية عن طريق الهيئات الجزائرية، يمكن للمستثمر الأجنبي اللجوء إلى هيئات التحكيم الدولية.

2- الحوافز الدولية:

كتكميل لمجموعة المزايا الضريبية التي نص عليها قانون الاستثمار والقوانين المكملة له، لجأت السلطات الجزائرية إلى منح حوافز ضريبية ذات صبغة دولية من خلال الاتفاقيات الدولية في لمجال الضريبي، بهدف تفادي التهرب الضريبي الدولي، وبالتالي إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار في الجزائر، وفي هذا الصدد تم ابرام العديد من الاتفاقيات من أهمها:

2-1- جمهورية الصين:

بدف تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي من الضرائب المفروضة على الدخل والثروة، قامت الحكومة الجزائرية بتوقيع اتفاقية مع جمهورية الصين الشعبية سنة 2006، حيث اشتملت هذه الاتفاقية من الجانب الجزائري على مجموعة من الضرائب تمثلت أساسا في ما يلي[11].

- الضرائب على الدخل الإجمالي.
- ضرائب على أرباح الشركات.
- ضرائب على النشاط المهني.
- ضرائب على أرباح المناجم.
- الإتاوة والضريبة على محاصيل نشاطات التنقيب، البحث، استغلال، ونقل المحروقات بأنابيب.

فيما يخص الجانب الصيني فقد شملت الاتفاقية الضرائب على الدخل الفردي، والضرائب على دخل المؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي والمؤسسات الأجنبية.

كما بينت الاتفاقية طريقة تجنب الازدواج الضريبي، حيث يخصم كل بلد مبلغا من الضريبة التي يتحصل عليها من رأس مال أو مداخيل المستثمر المقيم، على أن يكون هذا المبلغ مساويا للضريبة المدفوعة في كل بلد.

2-2- دولة الكويت:

رغبة منها في تعزيز علاقاتها الاقتصادية، ابرمت الحكومة الجزائرية اتفاقية مع الدولة الكويتية لمنع التهرب الضريبي، وعن الضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية فقد ادرج الجانب الكويتي مجموعة من الضرائب والتي تمثلت في[12]:

- ضرائب على الدخل الاجمالي.

- المساهمة المدفوعة إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

– الزكاة (تم اعتبارها كضريبة دخل).

–الضريبة المفروضة على الشركات لدعم العمالة الوطنية.

وجاءت هذه الاتفاقية لتحل محل الاتفاقية السابقة المبرمة سنة 2007.

ولتفادي الازدواج الضريبي، فإنه يتم خصم مبلغ من الضريبة المفروضة على المستثمر المقيم، بحيث لا يتجاوز هذا المبلغ قيمة الضريبة المفروضة في البلدين.

المحور الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر: على ضوء الحوافز الضريبية الممنوحة

معرفة مدى فاعلية الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف السلطات الجزائرية، لابد لنا من التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية والوقوف على أهم النتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة.

1- الدول المستثمرة في الجزائر:

تسعى الجزائر إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال التسهيلات والمزايا التي تمنحها للمستثمرين الأجانب، وفيما يلي عرض لأهم الدول المستثمرة.

الجدول رقم (2):أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2009):

الدول	عدد المشاريع	المباغ المستثمرة (مليون دج)
اوروبا	324	301997
آسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
افريقيا	1	4510
استراليا	1	2954
متعددة الجنسيات	14	2600
المجموع	649	1688985

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2010.

كما هو ملاحظ فإن أوروبا تصدرت القائمة ب 324 مشروعا بقيمة 301997 مليون دينار(منها فرنسا التي بلغ عدد مشاريعها121 مشروعا بقيمة 39376 مليون دينار(، تليها الدول العربية ب290 مشروعا بقيمة 835745 مليون دينار، ثم اسيا ب48 مشروعا بقيمة تقدر ب 513688 مليون دينار، أما أمريكا فقد قدرت حصيلتها من المشاريع ب 16 مشروع بقيمة تقدر 27490

مليون دينار، وخلال سنة 2014 تصدرت قائمة الدول المستثمرة في الجزائر ب 125 شراكة (منها 70 شراكة في مجال المحروقات بعدما كانت لا تتجاوز 22 شراكة) لتصبح المستثمر الأجنبي الأول خلال هذه السنة[13].

الجدول رقم (3): تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
الاستثمارات المحلية	46833	4414144
الاستثمارات الأجنبية	541	2164378
الشراكة	209	851473
استثمارات مملوكة للمستثمر الأجنبي	242	1312905
المجموع	47284	6578522

Source : Agence National de développement D'investissement (ANDI), 2013 et http://www.andi.dz

من خلال الجدول يتبين أن عدد الاستثمارات الأجنبية التي تم التصريح بها من طرف الوكالة قد بلغت 451 مشروعا بقيمة 2164378 مليون دج (منها 209 مشروعا بالشراكة بقيمة 851473 مليون دج، و242 مشروعا مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي بقيمة 1312905 مليون دج) من أصل 6578522 مليون دج والتي تمثل القيمة الإجمالية للاستثمارات المنجزة في الجزائر، أي أن الاستثمارات الأجنبية تمثل32.90% من قيمة الاستثمارات المنجزة.

كما سجلت سنة 2014 ارتفاعا في عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة، فقد بلغت 9904 مشروعا بقيمة 2192 مليار دج مقابل ما قيمته 1716 مليار دج تخص 8895 مشروعا خلال سنة 2013، مسجلة بذلك ارتفاعا ب 27.73% من حيث القيمة، حيث تضمنت المشاريع الجديدة استحداث 151000منصب شغل مقابل 148943 منصبا في سنة 2013[14].

النسبة للاستثمارات الأجنبية فقد سجلت ارتفاعا ب61.54 لتبلغ 105 مشروعا بقيمة 170 مليار دج، حيث لوحظ الارتفاع خاصة خلال السداسي الثاني من سنة 2014 لتبلغ 82 مشروعا.

2- القطاعات المستثمر فيها بالجزائر:

تنوعت القطاعات المستثمر بها في الجزائر بتنوع الاستثمارات الوافدة، والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب كل قطاع كما يلي:

الجدول رقم(4): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر.

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون	%	عدد العمال	%
الصناعة	220	56	599200	74	23450	57
الخدمات	97	23	167118	21	10363	24
بناء وأشغال عمومية	63	15	12082	1	6698	14
النقل	16	4	3991	0	505	1
الفلاحة	6	1	887	1	82	2
الصحة	5	1	6192	0	737	0
السياحة	3	1	13587	2	1124	1
المجموع	410	100	803057	100	42959	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013.

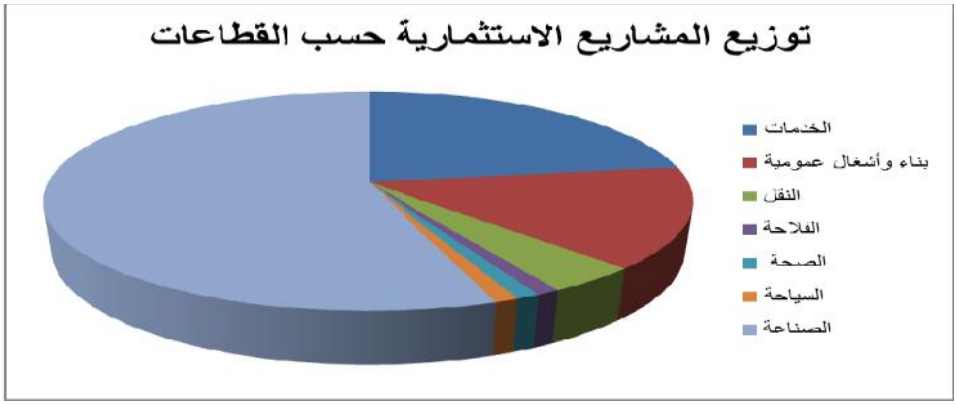

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4).

من خلال الجدول يلاحظ أن عدد الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار قد بلغ 410 مشروعا استثماريا، حيث استحوذ قطاع الصناعة على النصيب الأكبر من هذه المشاريع بما يعادل 220 مشروعا بنسبة 56% وهي أكثر من نصف المشاريع المصرح بها خلال هذه الفترة، ثم يليه قطاع الخدمات ب 97 مشروعا بنسبة تقدر ب23%، وفي المرتبة الثالثة يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية ب 63 مشروعا بنسبة تعادل 15%، يليه قطاع النقل ب16

مشروعا بنسبة تقدر ب4% من مجموع الاستثمارات المنجزة، أما قطاع السياحة فهو لا يعرف اقبالا من طرف المستثمرين الأجانب حيث بلغت عدد المشاريع 3 مشاريع فقط بنسبة تقدر1%، كما أنه وخلال سنة 2014 انفرد القطاع الصناعي لوحده ب74 مشروعا بنسبة تقدر ب70.5% من اجمالي المشاريع بقيمة 156 مليار دج.

الخاتمة:

تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم، والثروات الطبيعية الباطنية المعتبرة، التي تجعلها مطمعا لكثير من الدول من أجل الاستثمار فيها، لذلك عملت على تطوير وترقية الاستثمار الأجنبي، من خلال وضع قوانين وتسهيلات تسمح باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونظرا إلى النتائج المحققة ، فإنه يمكن القول أن هذه القوانين ليست فعالة بما يكفي لتحقيق أهداف الدولة، فقد صنفت الجزائر من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي في المرتبة 13 من بين 54 دولة محققة بذلك 1.7 مليار دولار، لتغيب عن هذا المؤشر خلال سنة 2015، وهذا ما بين وجود نقائص في التشريعات الخاصة بالاستثمار، كعدم الدقة وعدم الوضوح، بالإضافة إلى ة القوانين وتداخلها، حيث توجد نصوص متباينة في نفس الميدان، دون أن يلقى الجديد منها الأحكام المخالفة له في ظل القانون القديم، مما يجعل من الصعب التفرقة بين ما هو ساري المفعول وما هو ملغا.

وحتى تكون هذه الحوافز في مستوى الأهداف التي وضعت من أجلها، لابد من توفر ما يلي:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح، الاستقرار، الشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

الإضافة إلى ذلك لابد من محاربة البيروقراطية، وتوفير المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.

المراجع والهوامش:

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص 112.

[2] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 186.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص- ص 119- 120.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع نفسه، ص 122

[5] دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 48

[6] دريد محمود السامرائي، المرجع نفسه، ص 63

[7] سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص- ص: 72-73.

[8] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص- ص: 116-117.

[9] الأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر (03-01).

[10] الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار

[11] الجريدة الرسمية، العدد 42، مرسوم رئاسي رقم 15-191 المؤرخ في 20 جوان 2015، التصديق على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية ودولة الكويت قصد تجنب الازدواج الضريبي.

[12] الجريدة الرسمية، العدد 40، مرسوم رئاسي مؤرخ في 6 جوان 2007 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية وحكومة الصين الشعبية قصد تجنب الازدواج الضريبي.

[13] http:// yagool.dz/Ar/articl-390.html

[14] http://www.aps.dz/ar/economie/13516